

دراسات محكمة

الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع
الرأسمالية أم تضמיד لجروحها؟

الطاهر بكني

باحث وإطار عالي بوكالة التنمية الاجتماعية

10 يوليوز 2021





ملخص:

تساءل هذه الورقة فاعلية الاقتصاد التضامني وقدرته على احتواء الرأسمالية المعولمة، مع ما تعرفه الروابط الاجتماعية من تفكك، والأزمات البنيوية من تعقد، طغت فيها العوامل الغير منتجة على تراكم الرأسمال، كان من نتائجها تفرغ لفرص الطبقة المتوسطة، ودولة جامدة عاجزة أمام نماذج النمو المعتمدة على التصدير. وبالتالي بقي الاقتصاد التضامني أسيرا للعلاقات الرأسمالية التي تحكم محيطه، نتيجة للتبادلات اللامتكافئة التي يشهدها السوق، وذلك بالرغم من تمثيله أحد أشكال تنظيم الاقتصاد "من أسفل" كأحد الدفاعات التي تبديها الطبقات الوسطى والفقيرة دفاعا عن نفسها في مواجهة الرأسمالية التي تجتاح العالم.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

مقدمة:

في سياق يعرف تحولات نوعية على صعيد بنياته الإنتاجية وعلى صعيد سلوك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ويتميز باستفحال الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والتناقضات الطبقية؛ إلى جانب التفكك التدريجي الذي تعرفه الشبكات التقليدية للتضامن الاجتماعي من جهة، وأزمة الأنظمة الوطنية للحماية الاجتماعية من جهة أخرى. يُمثل الاقتصاد التضامني نسقا اقتصاديا بديلا لتحقيق الإقلاع المنتظر الذي طالما بشرت به الرسائل الاقتصادية التنموية، وذلك بالسعي نحو التوفيق بين الموارد المحدودة وبين الحاجيات اللامتناهية، من خلال تجاوز المعالجة التقليدية للاختلالات الاجتماعية التي أفرزتها الرأسمالية المعولمة، عبر تعبئة القيم الاجتماعية المتمثلة في التضامن والتكافل بهدف التغلب على الإشكالات الاجتماعية المستعصية التي لم يجد لها اقتصاد السوق حلا. وهو بذلك يأخذ معنى أكثر تحررا من المعنى الذي يكتسبه عادة، خصوصا مع العجز العمومي البين في محدودية خياراته السياسية، وضخامة إكراهاته التقنية والاقتصادية والتدبيرية.

تُحاول هذه الورقة معالجة الاقتصاد التضامني باعتباره انعكاسا لنسق علائقي سمته الاستغلال والإقصاء والهيمنة. مشكلا بذلك إستراتيجية بديلة للضغط والسُّلطة المضادة، يَتَمَثَّلُ مقومات التنمية من ديمقراطية ومساواة ومنهجية تشاركية وحكامة جيدة. إلا أنه لن يُغَيِّرَ من المعادلات شيئا طالما لم يتموضع كضمير يقض هيمنة العولمة ودور الدولة الواقعي لها. خصوصا إذا استحضرننا أن خيار الاقتصاد التضامني اختيار سياسي بالدرجة الأولى، لم تفرزه المطالب الاحتجاجية المجتمعية، ولا الحركات الفكرية. وبالتالي، يمكن اعتباره حسب ماركس، وصفات يُبتغى منها تطبيع سياسة احتواء مستوى الفقر، ومن تم الحد من قدرته على تهديد النظام القائم. بمعنى أن مؤسسات الاقتصاد التضامني لن تكون قادرة على خلق الثروة طالما تعيش الطبقة الوسطى تصلبا، لاسيما مع تفاوت في تكافؤ الفرص، واستحالة مؤشرات الرقي الاجتماعي التي يمثل التعليم والتكوين محركها الأساسي.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

انطلاقاً من فرضية مفادها أن "فكرة" الاقتصاد التضامني وحدها تستطيع أن تجيب على مشكلات المجتمع، صحيحة -شريطة تغيير القوانين التي تحكم حركة الرأسمالية- (الملكية، الاحتكار، العقود، الإفلاس والتطبيق)، وإلا لن يكون هذا الاقتصاد سوى محاولة للانخراط في التوسع الرأسمالي. فالرأسمالية ليبرالية دائماً، عندما تستطيع ذلك، أي عندما لا ترغمها توازنات القوى الاجتماعية الخضوع إلى متطلبات مختلفة عما يستوجبه البحث عن الربح المباشر والفردية الأقصى. ومن هذا المنطلق، هل يمثل اهتمام الفاعلين باختلاف مشاربهم وتعدد مقارباتهم بالاقتصاد التضامني إعادة اعتبار لهذا الفكر أم مجرد "موضة" ظرفية أملاها البحث عن تفسير للأزمة الأخيرة التي ضربت الرأسمالية المعولة ولا زالت تداعياتها مستمرة؟ وهل يعتبر منظومة بديلة أو تكميلية كإطار مرجعي وجهاز مفاهيمي مرتبط بالاقتصاد الرأسمالي؟ وإلى أي حد يؤسس هذا النسق الاقتصادي لابتكار قيم جديدة تؤهل لتجاوز منظومة اقتصاد السوق؟



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

1. الاقتصاد التضامني: تمثل مغاير للرأسمالية

بدأ التعاون الإنتاجي مع نشوء المجتمعات البشرية واتخذ أشكالاً مختلفة، وفقاً للتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي مر منها، وبالتالي فهو ليس ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، إلا أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمفهومه الحديث بدأ يتشكل في إنجلترا منذ حوالي قرن، لينتشر فيما بعد في باقي بلدان العالم. مفهوم يتصدى للقيم الرأسمالية الفردية¹ عبر مبدأ العمل الجماعي التشاركي، ويعالج الفشل في مواجهة تكاليف المطالب الاجتماعية غير المُلبّاة، التي كانت تنذر بالتحوّل لمشاكل اجتماعية أو حتى سياسية² خاصة بعد تراجع الكينزية لصالح النيولبرالية في ثمانينات القرن الماضي.

وقد تُرجم هذا الاقتصاد عبر تأسيس تعاونيات ارتكزت على تعبئة وحشد القيم الاجتماعية المتمثلة في التضامن والتماسك والتكافل بين مكونات المجتمع بهدف التغلب على الإشكالات الاجتماعية المستعصية التي لم يجد الاقتصاد السياسي³ لها حلاً،⁴ بهدف ضمان نمط حياة آمن للجميع، وتوفير الوسائل اللازمة للنمو والتطور لأفراد وأعضاء المجتمع إلى أقصى حد ممكن.⁵ حيث استعاد المفهوم بريقه، وعاد الحديث عن إحياء الاقتصاد التضامني من خلال تجاوز المعالجة التقليدية للاختلالات الاجتماعية، في ظل تبلور الاتجاه النيولبرالي الساعي إلى تسليع⁶ مختلف نواحي الحياة البشرية والطبيعية. فالفلسفة الرأسمالية ترى أن الفرد يسهم في المجتمع بأفضل صورة ممكنة إذا ما ركز فقط على تحقيق أكبر نفع ممكن لذاته، مما جعل الرأسماليين أحرار من أي إحساس بالالتزام الاجتماعي. فالحرية غير المحدودة والمنافسة غير المقيدة (بمعنى البقاء للأقوى) في سوق حرة، كفيلة من وجهة

¹ سميرة العلوي، القروض الصغرى: الرأسمالية بين محاربة الفقر والفقراء، أطاك المغرب، 25 أبريل 2015، الرابط: <https://goo.gl/KV2Uzj>

² جون ديكسون، روبرت شيريل، دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين، تجارب الأمم المتقدمة في تكريم الإنسان، ترجمة سارة الذيب، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2014، ص 319.

³ يفيد "الاقتصاد السياسي" في نظر آدم سميث فن إنتاج الثروة على مستوى الأمة، على عكس اختزال الثروة في تكديس المعادن النفيسة على مستوى الدولة، كما روجت لذلك المنظومة الميركانتيلية. فيما تعتبره الماركسية منظومة تكريس، بشكل مقنع، ميكانزمات الهيمنة المتمثلة في المال والنفوذ، وما يترتب عنهما من قهر واستلاب وخضوع للمصالح الخاصة للطبقة البرجوازية المحتكرة لوسائل الإنتاج.

⁴ محمد كريم، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب: التنمية المعاقدة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع افريقيا الشرق، 2012، ص 9.

⁵ جون ديكسون، روبرت شيريل، دولة الرعاية الاجتماعية، مصدر سابق، ص 13.

⁶ تختزل النيولبرالية الرفاه في "مجموع السلع" التي ينتجها مجتمع ما بغض النظر عن طريقة توزيعها.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

نظرهم بتأمين الرفاهية الاجتماعية.⁷ وبالتالي إلقاء اللوم على "فشل الأسواق" بدلا من الشك في مبدأ تقديم تحقيق الربح على معالجة كافة المشكلات.⁸

ويقصد بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني كل المبادرات الاقتصادية التي تسعى إلى إنتاج سلع أو خدمات، واستهلاكها، أو ادخارها، بطريقة أكثر احترامًا للبشر والبيئة والمجال.⁹ مبادرات هدفها خدمة الأعضاء أو المجموعة تتبنى مبادئ التضامن والمسؤولية والمراقبة الديمقراطية وفقا لمبدأ (عضو=صوت) عكس مبدأ السوق (سهم=صوت)، بإعطاء الأولوية للأشخاص عوض إعطائها للرأسمال في عملية بناء القرار، والتي تنتظم في شكل بنيات مهيكلية أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين (جمعيات، تعاونيات، تعاوضيات وغيرها)، وهي بنيات ديناميكية تنموية تركز على المجال والتعبئة المجتمعية للمواطن، وتخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيها حرا. ويسعى هذا النمط من الاقتصاد إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، وجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية، وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة مثل الربح أو التراكم.¹⁰ وفي حالة تحقيق فائض، فإنه يتم توظيفه في اتجاه تكوين الأعضاء وتطوير الأهداف الاجتماعية.¹¹

وإذا كانت ميزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي تكمن في ضمان الموارد والأسواق، وفي توفير الشروط التقنية والتحفيزية للاستثمار. فإن ميزات الاقتصاد التضامني تتجلى في حجم الرأسمال الذي غالبا ما يكون في متناول الجميع، وفي مرونة التدبير واستقلالية القرار، وفي القرب والتأقلم مع البيئة المحيطة بتنوع مجالات الإنتاج، وقابلية التجريب والإبداع بالإشراك المباشر للمتعاونين؛ وفي إمكانية الضبط المسبق لإعادة هيكلة مؤسسات

⁷ أحمد العوران، مستقبل نظرية اقتصاد السوق الرأسمالي، العناني جواد... [و آخرون]: الاقتصاد بين نظريتين السوق الاجتماعي والإسلامي: نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية و مؤسسة كونراد أديناور، مؤلف 2010، ص 113.

⁸ محمد يونس، عالم بلا فخر، المشروعات الاجتماعية ومستقبل الرأسمالية، ترجمة: ريم عبد الحليم، إنجي حسين، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2009، ص 44.

⁹ Stratégie nationale de l'économie sociale et solidaire, Ministère Délégué auprès du Chef du Gouvernement Chargé des Affaires Economiques et Générales, Novembre 2011, p 28.

¹⁰ تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني، الجزيرة نت، 24 أكتوبر 2016، الرابط: <https://goo.gl/KZX9Q2>

¹¹ محمد كريم، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، مصدر سابق، ص 10.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

الاقتصاد التضامني من منظور السيطرة على المشاكل المطروحة.¹² وهنا نستحضر تعريف الباحثين: "برنار إمي" و"جون لويس لافيل"،¹³ "مجموع الأنشطة المسهّمة في ديمقراطية الاقتصاد، انطلاقا من التزامات مواطنة، وبعيدا من أن يعوض فعل الدولة، فهو يبحث عن تمفصل معها، وعن إعادة إدراج الاقتصاد في مشروع إدماج اجتماعي وثقافي".¹⁴ باعتباره من الظواهر التي يمكن إما أن تكون "انتقالية" وإما أن تشارك في انبثاق "نموذج جديد من التنمية".

وقد تعددت مُسميات هذا النمط من الاقتصاد، تبعا للهويات الثقافية للمجتمعات، حيث نجد مصطلح "الاقتصاد الشعبي" في بلدان أمريكا اللاتينية والذي يطرح كبديل للنظام الرأسمالي. و"النشاط غير الربحي" في البلدان الأنغلو سكسونية حيث يعرف كنشاط اقتصادي سلمي في خدمة هدف اجتماعي يركز على عائدات الاستثمار الاجتماعي وليس المالي، ويعمل بمنطق السوق ولكنه يخصص الأرباح التجارية التي يحققها لتنمية مشاريع ذات صبغة اجتماعية. و"ريادة الأعمال الاجتماعية" الذي يوفق بين الحاجيات الاجتماعية والبيئية والمردودية الاقتصادية، وذلك بناء على تجربة الاقتراض الصغير التي خاضها رجل الاقتصاد والأعمال البنغالي محمد يونس¹⁵ من خلال تجربة "غرامين بنك".¹⁶ وتشير كل هذه المصطلحات إلى الاقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو تلبية احتياجات أشد الفئات عوزا لإعمال مبادئ العدالة الاجتماعية عبر اختراق ميكانيزمات السوق.¹⁷

ولا يشكل الاقتصاد التضامني بديلا عن اقتصاد السوق المهيمن في العالم حاليا، فهو لا يهدف إلى إلغاء الرأسمال بقدر ما يسعى إلى التخلص من هاجس الربح القائم على أساس امتلاك الرأسمال، وذلك بجعل التعاونية فاعلا

¹² إدريس الكراوي، المغرب والمستقبل، تأملات في الاقتصاد والمجتمع، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998، ص 60.

¹³ عصام الدين الراجحي، الاقتصاد الاجتماعي التضامني: حلم تونسي مشروع، ساسة بوسنت، 28 أكتوبر 2016، الرابط: <https://www.sasapost.com/opinion/social-economy/>

¹⁴ أعاد الباحثان الفرنسيان "برنار إمي" و"جون لويس لافيل" اكتشاف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي واستعملوه من أجل الإشارة إلى مجموعة التنظيمات المشكّلة من الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات، وقرنوه بالمفهوم التضامني؛ حتى أصبح العالم الآن يتحدث عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

¹⁵ "جميع البشر هم أصحاب مشاريع في الأصل" شعار جازن نوبل للسلام 2006 لمحمد يونس

¹⁶ لطفي بن عيسى، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنوال التنمية البديل الاعتراف والتأسيس والتموقع، 21 أكتوبر 2017، الرابط: <http://front-populaire.org/?p=5237>

¹⁷ محمد كريم، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، مصدر سابق، ص 45.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

اجتماعيا دون أن يكون محدد وجودها قائما على الهدف الربحي. وحسب "جوزيف ستيجليتز" فهو يعد "دعامة
ثالثة"،¹⁸ إلى جانب كل من القطاعين العمومي والخاص، ينبغي أن يتأسس عليها أي اقتصاد يهدف إلى تعزيز
التماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع. وبإمكانه أن يكون اقتصادا موازيا قادرا على تحرير
ديناميات النمو المُدمج¹⁹ وإعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحد من حجم التفاوتات الصارخة، وذلك برفع
معدل الإنتاجية تتسم بانخفاض التكاليف وانخفاض الربحية. فيما يرى "شارل جيد" أن مجال الاقتصاد
السياسي مرتبط أساسا بفكرة "المنفعة الاجتماعية"، بينما مجال الاقتصاد التضامني مرتبط بفكرة "العدالة
الاجتماعية".²⁰ في حين، يتمسك الفكر الماركسي بأطروحة اختراق هذه الميكانيزمات الخفية لكل البنيات
الاجتماعية والعلائقية المرتبطة بهذا النمط الإنتاجي، وهو ما جعل "غرامشي"²¹ يعتبر أن المجتمع المدني سيبقى
خادما للرأسمالية في ظل الهيمنة البرجوازية، بينما سيكون خادما للاشتراكية في ظل "دكتاتورية البروليتاريا"،
فالمسافة التي بين الاقتصاد التضامني وبين الفكر الاقتصادي الليبرالي، هي أيضا نفس المسافة بينه وبين الفكر
الاقتصادي الاشتراكي.

2. إشكالية الملائمة بين مبادئ العدالة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية

يمكن اعتبار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من القضايا الثانوية بالنسبة للفاعل السياسي، تفرضها سياقات
مرتبطة بارتفاع وتيرة الاحتجاجات ذات البعد الاجتماعي المطالبة بالتنمية والتشغيل. هذا الاهتمام الثانوي يترجمه
اختزال دور الاقتصاد التضامني في "الأمل" بتوفير فرص الشغل دون التفكير في استدامتها، أو في مدى نجاعتها
وربحيته، ومدى مساهمتها المستقبلية في الاقتصاد؛ وهو ما يحصر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خانة
السياسات الاجتماعية للدولة، ويفقده استقلالته وهويته كقطاع اقتصادي بديل خاصة في ظل غياب مبادرات

¹⁸ تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني، الجزيرة نت، 24 أكتوبر 2016، الرابط: <https://goo.gl/KZX9Q2>

¹⁹ "النمو المُدمج" هو النمو الذي لا تتركز ثماره في أيدي الأغنياء فقط، وإنما تتوزع على شرائح واسعة من المجتمع تدمجهم في الحياة الاقتصادية.

²⁰ محمد كريم، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، مصدر سابق، ص 10.

²¹ محمد سلام شكري، المجتمع المدني بالمغرب، من كائن التأسيس إلى ممكن النضج، مجلة نوافذ: المجتمع المدني والدولة-المخزن، العدد 65، يونيو 2018، ص 79-



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

لخلق حاضنات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني²². في حين حالت سيطرة المقاربة القطاعية التي تحصر اهتمامها في "القوانين" المنظمة للقطاع لكونها مرجع شرعية النشاط الاقتصادي التضامني دون أن يحظى القطاع بمزيد من الاعتراف والتمكين، ودون معرفة كنه العوائق القائمة²³. إلى جانب إغراقها في التفاصيل القانونية الراسمة لحدود المبادرات، التي تُفقد المفهوم أهم خصائصه وهو مبدأ "الإبداع الاجتماعي" الذي يسمح له بتغذية سيورة هندسة وإعادة هندسة الصلات الاجتماعية بما يتوافق مع متطلبات السياق الاجتماعي، ويجعل السياسات التمويلية السائدة أقل إبداعا وذات مضمون لا يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الشمولية لمفهوم الموارد²⁴. ونتيجة لذلك يبقى عاجزا عن التأثير الفعلي ومنفصلا عن واقع الفئات المستهدفة.

ويتبنى بعض الباحثين الطرح الذي يذهب إلى اعتبار الاقتصاد التضامني آلية بديلة للتنمية، على أساس قدرته على خلق التكامل بين آليات الاقتصاد الليبرالي وأهداف المساواة والعدالة الاجتماعية، وهو آلية مستقلة تعمل ضمن جدلية شراكة وتنافس²⁵ مع الرأسمالية، ويكون من بين أهدافه خلق سوق تضامنية قادرة على ترويج مخرجاتها وإعادة استثمار فائض إنتاجها ضمن نمط اقتصادي "نمط ثالث" أو "اقتصاد مواز"²⁶، يكتف الصلات الاجتماعية لمعالجة مسألة العمالة والبيئة والفقر المدقع، ويخلق معايير إنتاج خارجة عن سلم قيم الرأسمالية تنطوي على دمج الإيثار والاهتمام بالمستقبل. وذلك بهدف إعادة بناء الاقتصاد على أسس سليمة، إلى جانب النظام الاقتصادي القائم على الفوائض.

تفتخر الرأسمالية بتقديم الفرص والخيارات، إلا أنه عند الحديث عن خلق فرص العمل، تتبخر هذه الخيارات؛ بينما يقدم الاقتصاد التضامني إمكانية القيام بأعمال إنتاجية مدرة للدخل وفرص الشغل. إلا أن الإشكال يتجلى في التوفيق المتوازي والمتوازن بين متطلبات المنافسة وضرورات التضامن الاجتماعي دون المساس بالتوازنات

²² رافد ثالث: لماذا تطرح حكومتنا المغرب وتونس استراتيجيات "الاقتصاد التضامني"؟ مصدر سابق.

²³ محمد الناصري، مراقبة المجال الترابي أو تنميته؟ مآزق السلطة منذ قرن، التحولات الاجتماعية بالمغرب، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2000، ص 18.

²⁴ إدريس الكراوي، المغرب والمستقبل، تأملات في الاقتصاد والمجتمع، مصدر سابق، ص 11.

²⁵ مفهوم "القدرة التنافسية" يعالج في الخطاب المسيطر بوصفه مفهوما ميكرواقتصاديا (وتلك رؤية قصيرة النظر) في حين أن ما يعطي هذه القدرة التنافسية هي النظم الإنتاجية الوطنية إذا ما كانت فعالة بالجملة. سمير أمين، ماذا بعد

الرأسمالية المتهالكة؟ ص 53.

²⁶ مارتين ليقرو، محمد يونس: رأس المال الخيري.. نحو اقتصاد ثلاثة أصفار، ترجمة مروى بن مسعود، مجلة الدوحة، العدد 128، يونيو 2018، ص 27.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

الأساسية التي يستلزمها الاستثمار، فالسبيل الوحيد لبلوغ نسب مهمة من النمو تكمن في تحرير الاقتصاد من القيود المتعددة، وعلى رأسها التدخل العمومي في مجالات يمكن للقطاع الخاص القيام بها بنجاعة أفضل كما وكيفا بالنظر إلى التدبير العمومي الحالي للعديد من القطاعات.²⁷ إلا أن تحقيق النمو بهدف مكافحة الفقر قد يكون بطيئا للغاية، وقد يحدث دون أي مردود على الفقراء، بل قد يتحقق على حساب الفقراء أنفسهم. ولا خلاف حول أهمية النمو في تخفيض الفقر، إلا أن التركيز على النمو الاقتصادي كطريق أوحده لتخفيض الفقر، يقود صناعات القرار إلى التركيز على دفع النمو من خلال البنيات التحتية للاستثمار،²⁸ ولن يتأتى ذلك، إلا من خلال تبني سياسة تضامن اجتماعي تتوخى "إقامة نموذج للتنمية يكون عاملا من عوامل التناسق الاجتماعي وحافزا من حوافز التضامن ووازعا للتوزيع العادل لثمار النمو ووسيلة للحد من الفوارق".²⁹

حث نمط الإنتاج الرأسمالي الدول على الانسحاب التدريجي من النفقات والخدمات العمومية، بحجة أن ذلك يؤثر على الاستثمار الخاص، وتقليص حظوظ المنافسة، بحكم قدرة السوق على تنظيم نفسه بنفسه؛ ونتيجة لذلك أضحى السياسة "لا سياسة" بمعنى اختفت السياسة بدل أن تُترجم إلى تحول سياسي.³⁰ ولا خلاف على أن كل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية تُجمع على أن هدفها الأساسي هو تحقيق الرفاهية الإنسانية، ولكن ماهية تلك الرفاهية وكيفية إنجازها كانت دائما موضع جدل،³¹ والتي هي رهينة بطبيعة النموذج الاجتماعي الوطني لتدبير العلاقة بين الدولة والعمل والرأسمال.³² خاصة مع تطبيق العولمة في سياق تطبعه شروخ اجتماعية، تتخلله أزمات بنيوية تصاعدت معها التعقيدات الاقتصادية بشكل أصبح من الصعب السيطرة عليها. وفي هذا الباب يمكن التساؤل عن فاعلية أنظمة مؤسسات الاقتصاد التضامني وقدرتها على احتواء الرأسمالية المعولمة

²⁷ إدريس الكراوي، المغرب والمستقبل، تأملات في الاقتصاد والمجتمع، مصدر سابق، ص 21.

²⁸ محمد يونس، عالم بلا فقر، مصدر سابق، ص 36.

²⁹ وردت هذه الصيغة، التي هي في الأصل مقتطفة من خطاب ملكي، في تصريح الوزير الأول عبد الرحمان بوسفي، كتعبير عن التجانس في الرؤى على مستوى ممارسة السلطة المؤسساتية بين الملكية ورمز المعارضة السابقة. انظر التصريح الكامل للوزير الأول عبد الرحمان بوسفي أمام مجلس النواب حول الحصيلة الحكومية غشت 2002.

³⁰ وليام ديفيز، صناعة السعادة: كيف باعت لنا الحكومات والشركات الكبرى الرفاهية؟ ترجمة مجدي عبد المجيد خاطر، سلسلة عالم المعرفة، عدد 464، سبتمبر 2018، ص 100.

³¹ أحمد العوران، مستقبل نظرية اقتصاد السوق الرأسمالي، مصدر سابق، ص 110.

³² إدريس الكراوي، المغرب والمستقبل: تأملات في الاقتصاد والمجتمع، مصدر سابق، ص 14.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

التي هي محل انتقاد دائم بسبب تناقضاتها وانعدام المساواة فيها، والتي لا أحد يستطيع الادعاء بأنها كانت خيارا للكثير من الدول (عدا الدول الغربية)، بل إن الشواهد التاريخية تبين أنه تم فرضها (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) على كثير من الدول.³³ ثم إن انهيار الاشتراكية دفع ببعض المتحمسين للرأسمالية بتصوير ذلك الانتصار بأنه "نظام غير قابل للتجاوز"³⁴ أو بالتعبير المشهور "نهاية التاريخ".

يعيش العالم الآن سيرورة تحول كبير، تحول في نمط الإنتاج الرأسمالي قد يؤدي كما تبين التحولات التكنولوجية الجديدة إلى نمط إنتاج جديد، أما العولمة والأحادية القطبية فما هي إلا تمظهرات لهذا التحول التاريخي. ومن هذا المنطلق يفترض الاقتصاد التضامني قدرته على استنهاض قيم التضامن والفضيلة والتعاون "النائمة في ضمير الإنسانية"،³⁵ في محاولة الإجابة على الإشكالات والاختلالات الاجتماعية التي يفرضها الاقتصاد الرأسمالي، من خلال إعادة توزيع أفقي للدخل والثروات مقابل التوزيع العمودي السائد حاليا.³⁶ عمليات إعادة التوزيع التي تجعلها الديمقراطية ممكنة، وذلك بخلق فضاء ملائم لممارسة أنشطة اقتصادية مدرة للدخل وغير هادفة بالضرورة لتحقيق الربح، يمكن من تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع والسوق.

3. معيقات قيام اقتصاد "من أسفل" وأزمة بنيات الإنتاج

ترجم الأزمة التي يعيشها المغرب منذ سنوات احتداد تناقضات بنيات الإنتاج المحلية وفشل النهج النيوليبرالي الذي لم يقدر إلى توزيع مصادر القوة الاقتصادية وإلى إرساء قاعدة اجتماعية للانتقال الديمقراطي؛ بل أدى هذا النهج إلى إنشاء طبقات جديدة³⁷ قائمة على التواطؤ بين أصحاب النفوذ السياسي والطبقات الجديدة المستفيدة من الخصخصة ومن اقتصاد السوق، ومع تزايد الروابط بين القوتين السياسية والاقتصادية، تنامت شبكات

³³ أحمد العوران، مستقبل نظرية اقتصاد السوق الرأسمالي، مصدر سابق، ص 107.

³⁴ علي بوطولة، ماذا بعد أزمة الاشتراكية والرأسمالية؟ مطبعة كوتر برانت، الرباط، 2016، ص 75.

³⁵ محمد كريم، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، مصدر سابق، ص 12.

³⁶ جون ديكسون، روبرت شيريل، دولة الرعاية الاجتماعية، مصدر سابق، ص 320.

³⁷ أصبحت ضغوط لوبيات الحاصلين على الشواهد من كبريات المدارس (بوليتكنيك) ملحة أكثر فأكثر، بالرغم من أن الأنشطة المالية الجديدة مثل البورصة توفر لهاته الأطر الجديدة مجال انتظار يؤجل فعل وصولهم إلى غمار الساحة السياسية. لقد أصبحت السيطرة التقليدية لرجال القانون والاقتصاد تضعف أكثر فأكثر أمام هاته الجماعات الجديدة. محمد الطوزي، الإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي، التحولات الاجتماعية بالمغرب، مركز دارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2000، ص 138.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

المحسوبية القوية وارتفعت نسب الفساد، وتم تشديد السياسات السلطوية. الشيء الذي خلف تصادما بين الدولة ومكونات المجتمع، أمام تخلي الدولة عن أدوارها الأساسية، مما يطرح إشكالية إعادة النظر في مفهوم الدولة الليبرالية أمام موجة حركية ردود الأفعال الاحتجاجية. فجميع المؤشرات تنبئ بإمكانية انفجارات اجتماعية وشعبية، وهو واقع لم تعد الدولة ولا المؤسسات المالية الدولية تستطيع إخفائه، والتي كشفت استحالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التابعة للمراكز الرأسمالية دون تكسير قيود التبعية المتعددة الروابط والأشكال (مالية، تكنولوجية، ثقافية...)³⁸.

في الوقت الذي يُفترض فيه تعديل القواعد التي تتحكم بتوزيع الدخل والاستهلاك، أي تقتضي مشروعا اجتماعيا آخر منسجما ومختلفا عن ذلك القائم على قاعدة الربح الوحيدة.³⁹ أدت الالتزامات الدولية للمغرب إلى التراجع في الإنفاق العام في اقتصاد ضعيف أصلا، جعلته يرتبط بالسوق والعوامل الخارجية، أكثر من ارتباطه باقتصاد محلي مرتكز على أسس نمو تقي الفئات الشعبية من النتائج الوخيمة لتبدل الظرفيات الاقتصادية. إلى جانب افتقاره إلى مولدات داخلية قارة وقوية، جعلت الرساميل المحلية والأجنبية تتوجه إلى القطاعات المربحة وليس المنتجة لإرساء بنية إنتاج محلية، وهو ما حدا بالاستثمارات إلى التوجه إلى العقار والبناء والخدمات على حساب الصناعة بهدف تحقيق أعلى عائد بأقل مقابل (أو أعلى قيمة بأقل تكلفة).⁴⁰ ومن هذا المنطلق، طغت العوامل الغير منتجة على تراكم الرأسمال، كان من نتائجها تفرغ لفرص الطبقة المتوسطة، ودولة جامدة عاجزة أمام نماذج النمو المعتمدة على التصدير. وبالتالي بقي الاقتصاد التضامني أسيرا للعلاقات الرأسمالية التي تحكم محيطه، نتيجة للتبادلات والتطورات اللامتكافئة التي يشهدها السوق، وذلك بالرغم من تمثيله أحد أشكال تنظيم الاقتصاد "من أسفل" كأحد الدفاعات التي تبديها الطبقات الوسطى والفقيرة في مواجهة الرأسمالية.

³⁸ علي بوطوالة، ماذا بعد أزمة الاشتراكية والرأسمالية؟ مصدر سابق، ص 67.

³⁹ سمير أمين، ماذا بعد الرأسمالية المتهالكة؟ ترجمة د. فهمية شرف الدين و د. سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص 44.

⁴⁰ وليام ديفيز، صناعة السعادة: كيف باعت لنا الحكومات والشركات الكبرى الرفاهية؟ مصدر سابق، ص 142.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

يفترض كثيرون أنه إذا عجز اقتصاد السوق على حل المشكلات الاجتماعية، فإن الحكومة تستطيع تقديم الحل لهذه المشكلات، بحكم تمثيلها مصالح المجتمع ككل. إلا أن الإشراف التنظيمي للحكومة على الأعمال لا يكفي لضمان مواجهة المشكلات الاجتماعية الحادة. فهو يستطيع أن يؤثر في الطريقة التي يعمل بها قطاع الأعمال، ولكنه لا يمكن أن يؤثر في الموضوعات التي يهملها قطاع الأعمال. فلا يمكن صياغة الأعمال بهدف حل المشكلات لأنها تحتاج لدافع يُرغبها في القيام بذلك.⁴¹ وتقف السياسة عادة في وجه كفاءة الحكومة، خصوصا مع وجود حكومات "توافقية" تبحث عن مصالحها الفئوية والحزبية والمكاسب الشخصية على حساب المصلحة العامة، واعتمادها على الاستقطاب السياسي بمنح العوائد والتحفيز عوض البرامج والخطط. ففي الوقت الذي تمثل فيه السياسة مفهوم المساءلة، لا يمكنها تجاهل حقيقة أن مجموعات من الناس تضغط على الحكومة (غياب لوبي الاقتصاد التضامني) دائما لخدمة مصالحهم، بل ويضعون ضغوطا على ممثليهم أو نوابهم في البرلمان لتحقيق هذه المصالح في صورة تبدو ديمقراطية.

فالحكومات الحالية تشتغل على أساس الفصل الكامل بين إدارة الحياة السياسية، القائمة على ممارسة الديمقراطية الانتخابية، وإدارة الاقتصاد المحكومة بقوانين تراكم الرأسمال. ويظهر هذا الفصل عجزا في المؤسسات التمثيلية أمام السوق وخاضعة لقصره، لا أهمية لمن تصوت، لأن المستقبل لا يتعلق بالخيار الانتخابي، بل باحتمالات تقلبات السوق.⁴² هذا السبب وراء اعتبار مشكلة الاقتصاد التضامني أولا وأخيرا مشكلة سياسية من مشاكل التوزيع، وليست مشكلة اقتصادية من مشاكل علم المحاسبة، وأن أي مخرج من هذه الوضعية هو سياسي أكثر مما هو إجراءات اقتصادية.

لقد سعت العديد من البلدان النامية على إعادة إنتاج الرأسمالية المدفوعة بمراكمة الأرباح والاستهلاك المفرط، جعلت النخب تقاوم تغيير أنظمة الاستهلاك والإنتاج الذي ورثوه من الشمال بهدف تحقيق مزيد من النفوذ والثروة

⁴¹ محمد يونس، عالم بلا فقر، مصدر سابق، ص 30.

⁴² سمير أمين، ماذا بعد الرأسمالية المتهاككة؟ ص 21.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

الصاعدة نحو الأعلى،⁴³ تتبنى عقلانية مالية هيمنت على الاقتصاد والمجتمع، وتعتمد المنطق المضارباتي على حساب المنطق الإنتاجي.⁴⁴ جعلت الأعمال التعاونية والأنشطة التضامنية تندرج ضمن آلية الاستقطاب والاحتواء التي تتبعها الدولة في علاقتها مع الفئات غير المحظوظة والشرائح المهمشة من أجل تحقيق الاعتراف والاندماج، وخلق نوع من التوازنات المشروطة واللامشروطة.

4. منظومة الاقتصاد التضامني: التهديد والفرص

ظل دور الدولة ثانويا جدا فيما يتعلق بإدماج منظومة الاقتصاد التضامني في الاندماج والتحول المجتمعي، الذي انتقل من بنيات تقليدية آخذة في التآكل والضعف دون أن تُعوضها بنيات عصرية قادرة على الحفاظ على التماسك الاجتماعي. حيث تبنت السلطة على مدى نصف قرن منطقا متضاربا في تدخلاتها مما يفسر عجز الجهود المبذولة على تحقيق أهدافها، وانعدام إصلاح ينفذ إلى عمق المشاكل التي يعرفها هذا القطاع.⁴⁵ مما جعل الحركة التعاونية تظل حبيسة توجه تقليدي (طغيان التعاونيات الفلاحية وتعاونيات الصناعة التقليدية) مع غياب تام لمرافق حيوية كان من الممكن أن تنتعش فيها التعاونيات كالتمويل، والتأمين، والتعليم والتكوين، والقطاع الصناعي (خصوصا الصناعات الزراعية والتحويلية).. إلى جانب الاتكالية المفرطة على الدولة وعلى المنظمات غير الحكومية الداعمة لها، بحيث أنه بمجرد ما ينسحب الدعم، تعود التعاونيات إلى نقطة الصفر.⁴⁶ كما أدى انحياز الدولة للاستثمار الرأسمالي على حساب الاستثمار البشري، إلى جعل القطاع التعاوني قطاعا مُهْمَشًا بالرغم من إمكانياته الهائلة في خلق فرص الشغل وتحقيق فائض القيمة. فالأسبقية حسب منظري النيوليبرالية يجب أن تعطى لاسترجاع ثقة المستثمر وتسديد الدين ولو على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، فقيم

43 والدين بيلو، هل ستمكن الرأسمالية من البقاء على قيد الحياة في ظل تغير المناخ؟ الثورة القادمة في شمال افريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، الطبعة الأولى، مارس 2015، ص 55.

44 إدريس الكراوي، المغرب والمستقبل: تأملات في الاقتصاد والمجتمع، مصدر سابق، ص 37.

45 لم يكن التعرف على رهانات السلطة المرتبطة بالمجال الترابي موضوعا يحظى بالاهتمام، ولم يكن ينظر إليه كأحد مفاتيح إشكالية التنمية. بيد أن مختلف مقاربات التدخل ظلت تميل غالبا إلى البحث النظري أكثر من ميلها إلى تنمية المجموعات البشرية وتهينة مجالها الترابي.

46 فيس مرزوق الورياشي، العمل التعاوني، إستراتيجية الفقراء، الأحد 06 يوليوز 2014، هسبريس، الرابط: <https://www.hespress.com/writers/235090.html>



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

العدالة والتضامن والتآزر تبقى عصبية على التفكير الاقتصادي الضيق الذي تركز عليه السياسات النيوليبرالية المروج لها من قبل المؤسسات المالية الدولية.⁴⁷

يعرف قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطورا كميا مهما، يعتبر النسيج التعاوني المكون الرئيس لهذا الاقتصاد سواء من ناحية مناصب الشغل أو من ناحية التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي، حيث انتقل عدد التعاونيات من 4827 سنة 2004 إلى أكثر من 19000 تعاونية نهاية سنة 2017،⁴⁸ تضم نصف مليون منخرط، و 250 ألف أجير، إلى جانب 120 ألف جمعية و 50 تعاضدية. تشير هذه الأرقام إلى اتساع رقعة الممارسات التعاونية والتعاضدية وتجذر الكثير منها في الثقافة المغربية، إلا أن لغة الأرقام لا تمثل هنا في عدد الجمعيات والتعاونيات، ولكن في تكميم (من الكم) مدى مساهمة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في خلق أنشطة مدرة للربح، وفي خلق فرص الشغل وتحسين الظروف الاجتماعية، حتى يتسنى الإقناع اللازم لدعم الانخراط في هذا "المشروع المجتمعي التنموي".⁴⁹ هذا الإقناع الذي يصطدم بصعوبة ولوج فاعلين جدد في هذا المجال، لا سيما تعاونيات المستخدمين الأجراء والمؤسسات والمقاولات الاجتماعية، وغياب الانسجام والالتقائية بين مختلف البرامج العمومية الموجهة للقطاع، التي تعيق بروز اقتصاد اجتماعي قوي ومنظم تتوفر فيه شروط النمو والاستمرارية، واختلالاته اليوم تكمن غالبا في سياسات القائمين عليه، لا في بنيته نفسها، حيث نلاحظ مدى نجاعته في غير ما تجرته من أنماط الديمقراطية الاجتماعية.

وفي ظل غياب رؤية واضحة للنهوض بالاقتصاد التضامني، مع ما يرافقها من إشكالات أعاقت تطوير بنيات مؤسساته خصوصا التدبير السيئ الذي تعرفه التعاونيات منذ نشأتها، وطغيان ثقافة الربح كإحدى أهم أسس شرعية الدولة المغربية، حيث تركزت كل الرهانات حول الهيمنة على المجال وإخضاع ساكنته، إذ كانت السيطرة

⁴⁷ نافذ زوك، تحدي التنمية في العالم العربي: حالة المؤسسات المالية الدولية، الورقة السياسية، حزيران 2015، موقع خمسون KHAMSOON

⁴⁸ في الاقتصاد: الاقتصاد الاجتماعي: تحديات استمرار جنسي الأرباح والأثر التضامني، برنامج في الاقتصاد، ميدي 1 تيفي، الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=J47803hNHbM>

⁴⁹ محمد كريم، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، مصدر سابق، ص 74.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

على المجال الترابي وضبط سكانه في عمق مزاوله الحكم لأسباب تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية معروفة،⁵⁰ يتداخل فيها البعد السياسي بالتدبير في تحديد شروط الولادة، بهدف تشكيل خزانات انتخابية للأعيان والسلطة، جعلت من التعاونيات مصدرا لحل المشاكل الطارئة، دونما تخطيط لتطويرها، إلى حد دفعها لأوضاع كارثية.

وقد كان للمقاومة الثقافية للعمل التعاوني نتيجة غياب الدور النضالي، والتأطير النقابي والسياسي، والتسلح بنقس طويل توطئه قناعة إستراتيجية واندماج عضوي في الجماعة؛ إلى إضعاف مؤسسات الاقتصاد التضامني التي يديرها في غالب الأحيان مقربون من نفس العائلة أو القبيلة.. بغض النظر عن مؤهلاتهم. وبالتالي صارت كثير من هذه الهيئات بمثابة "أصول تجارية"⁵¹ بالنسبة لمؤسسيها ومسيريها لتحقيق هوامش الربح وتلقي هبات وتمويلات مالية كبيرة، سواء من الدولة في الداخل أو من منظمات دولية في الخارج، ضمن ما يمكن تسميته 'الريع المدني' على وزن "الريع الاقتصادي". والتي لا تدفع بسيرورة ديمقراطية بنيات هذه المؤسسات التنظيمية وآليات عملها الوظيفي، حيث تظل السيرورة البطيئة للعمل الديمقراطي السائدة داخل هذا النسيج، هي نفسها السائدة في علاقة الدولة بالمجتمع المدني وباقي مكونات المجتمع السياسي.⁵² مما أدى إلى ضعف تمثيليتهم الاجتماعية التي تتطلب توفر شروط لازالت بعيدة عن التحقق حاليا.⁵³ يتمثل الشرط الأول في تجمع هذه المؤسسات في إطار قطاعات كبرى للتدخل من أجل تأسيس اتحادات وفيدراليات أو تنسيقيات؛ ويتمثل الشرط الثاني في تعبئة أكثر شمولية.

⁵⁰ محمد الناصري، مرآة المجال الترابي أو تنميته؟ مأزق السلطة منذ قرن، مصدر سابق، ص 19.

⁵¹ مصطفى الحسنوي، من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي، مجلة نوافذ: المجتمع المدني والدولة-المخزن، العدد 65، يونيو 2018، ص 27.

⁵² محمد سلام شكري، المجتمع المدني بالمغرب، من كائن التأسيس إلى ممكن النضج، مصدر سابق، ص 89.

⁵³ روجي سو، الرابطة الجموعية: جوهر المجتمع المدني، ترجمة حورية العطاوي، مجلة نوافذ: المجتمع المدني والدولة-المخزن، العدد 65، يونيو 2018، ص 16.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

خاتمة:

فكرة أن الاقتصاد التضامني وحدها تستطيع أن تجيب على اختلالات المجتمع تظل صحيحة إذا ما فهمنا الاقتصاد التضامني كحركة تمفصل تضامن الجميع، تتحقق عبر استراتيجيات شعبية تؤمن الانتقال التدريجي نحو اعتماد نموذج تنموي باستهلاك منخفض، ونمو منخفض، ودرجة إنصاف عالي، يؤدي إلى تحسين رفاهية الشعب، ونوعية حياة أفضل للجميع، وديمقراطية أكبر على الإنتاج. إذ من الممكن أن يصبح الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة تكون فيه الأفكار والعلاقات هي المصدر الرئيس لقيمة العمل، أساسا لبنى جديدة كلياً تصبح فيها السلطة لامركزية وتتخذ فيه القرارات بشكل جماعي. إلا أن الانخراط في الاقتصاد التضامني يصطدم بمقاومة قوية من النخب الرأسمالية التي لا تعتبر اللامساواة ظلماً أخلاقياً، بل تمثيلاً دقيقاً للاختلافات في الرغبة والقوة. وبالتالي، فالنضال من أجل الديمقراطية هو نفسه النضال من أجل بديل اجتماعي وطبقي يفك الارتباط بالرأسمالية المعولمة، ويؤسس لسيادة شعبية عبر مؤسسات جديدة توظف وتقود إلى تحقيق توازن بالازدهار الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية، نمط تنمية بديل. وإذا كان تكافؤ الفرص شرطاً ضرورياً للعدالة الاجتماعية، إلا أنه ليس شرطاً كافياً، إذ أنه مع ما يقع من تباين شديد في العوائد بين اقتصاد رأسمالي تحميه الدولة وبين اقتصاد تضامني لا زال يشق طريقه، يلزم إضافة شرط آخر، ألا وهو السعي المستمر إلى تصحيح الفروق الشاسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

المصادر والمراجع

- أحمد العوران، مستقبل نظرية اقتصاد السوق الرأسمالي، العناني جواد ... [و آخرون]: الاقتصاد بين نظريتين السوق الاجتماعي والإسلامي: نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية و مؤسسة كونراد أديناور، مؤلف 2010.
- إدريس الكراوي، المغرب والمستقبل، تأملات في الاقتصاد والمجتمع، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998.
- تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني، الجزيرة نت، 24 أكتوبر 2016، الرابط: <https://goo.gl/KZX9Q2>
- جون ديكسون، روبرت شيريل، دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين، تجارب الأمم المتقدمة في تكريم الإنسان، ترجمة سارة الذيب، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2014.
- روجي سو، الرابطة الجمعوية: جوهر المجتمع المدني، ترجمة حورية العطاوي، مجلة نوافذ: المجتمع المدني والدولة-المخزن، العدد 65، يونيو 2018.
- سلسلة السياسات العامة، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، العدد 4، الأسكوا، الأمم المتحدة.
- سمير أمين، ماذا بعد الرأسمالية المتهاككة؟ ترجمة د. فهمية شرف الدين و د. سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- سميرة العلوي، القروض الصغرى: الرأسمالية بين محاربة الفقر والفقراء، أطاك المغرب، 25 أبريل 2015، الرابط: <https://goo.gl/KV2Uzj>



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

- عصام الدين الراجحي، الاقتصاد الاجتماعي التضامني: حلم تونسي مشروع، ساسة بوست، 28 أكتوبر 2016، الرابط: <https://www.sasapost.com/opinion/social-economy/>
- علي بوطوالة، ماذا بعد أزمة الاشتراكية والرأسمالية؟ مطبعة كوثر برانت، الرباط، 2016،
- قيس مرزوق الورياشي، العمل التعاوني، إستراتيجية الفقراء، الأحد 06 يوليوز 2014، هسبريس،
الرابط: <https://www.hespress.com/writers/235090.html>
- لطفي بن عيسى، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنوال التنمية البديل الاعتراف والتأسيس
والتموقع، 21 أكتوبر 2017، الرابط: <http://front-populaire.org/?p=5237>
- مارتن ليقرو، محمد يونس: رأس المال الخيري.. نحو اقتصاد ثلاثة أصفار، ترجمة مروى بن مسعود، مجلة الدوحة، العدد 128، يونيو 2018.
- محمد الطوزي، الإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي، التحولات الاجتماعية بالمغرب، مركز ذارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2000.
- محمد الناصري، مراقبة المجال الترايبي أو تنميته؟ مأزق السلطة منذ قرن، التحولات الاجتماعية بالمغرب، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2000.
- محمد سلام شكري، المجتمع المدني بالمغرب، من كائن التأسيس إلى ممكن النضج، مجلة نوافذ: المجتمع المدني والدولة-المخزن، العدد 65، يونيو 2018.
- محمد كريم، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب: التنمية المعاقلة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع افريقيا الشرق، 2012.
- محمد يونس، عالم بلا فقر، المشروعات الاجتماعية ومستقبل الرأسمالية، ترجمة: ريم عبد الحليم، إنجي حسين، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2009.



الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟

- مصطفى الحسناوي، من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي، مجلة نوافذ: المجتمع المدني والدولة-المخزن، العدد 65، يونيو 2018.
- نافذ زوك، تحدي التنمية في العالم العربي: حالة المؤسسات المالية الدولية، الورقة السياسية، حزيران 2015، موقع خمسون KHAMSOON
- والدين بيلو، هل ستمكن الرأسمالية من البقاء على قيد الحياة في ظل تغير المناخ؟ الثورة القادمة في شمال افريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، الطبعة الأولى، مارس 2015.
- وليام ديفيز، صناعة السعادة: كيف باعت لنا الحكومات والشركات الكبرى الرفاهية؟ ترجمة مجدي عبد المجيد خاطر، سلسلة عالم المعرفة، عدد 464، سبتمبر 2018.